الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية **المرجع : ...../2022**
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور الاحتياطيات النقدية الاجنبية في تمويل الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

إعـــــداد الطلبة:
- مناد هبة
- منزل غرابة رميساء

تحت إشراف:
ريغي هشام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بودياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا بو وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا، فانصرنا على القوم الكافرين"

شكر وتقدير

نشكر الله تعالى ونحمده على إتمام هذا العمل ونسأله أن يتقبله قبولا حسنا .

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخاص إلى الأستاذ الفاضل " ريفي هشام " الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة بالتوجيهات القيمة وانتقاداته الصائبة لإخراج هذا العمل في صورته النهائية

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم إثراء هذا العمل وحضورهم المناقشة

والى كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين قاموا بتكويننا إلى غاية وصولنا إلى هذا المستوى العلمي.

كما لا يفوتنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل والى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا والصلاة والسلام على من أُرْسِلَ بالحق بشيرا ونذيرا وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين وبعد.

يشرفني أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى أكثر الناس فضلا في حياتي، الى والدي العزيز الى من سعى و شقى لانعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشئ من اجل دفعي في طريق النجاح والدي "موسى"

الى من منحتني حب و حنان دون مقابل الى من غرست حب الله في فؤادي و لولا دعواتها لما نجحت في حياتي و دراستي فمها وصفتك فلن استطيع ان اكمل امي الحبيبة "ناجية"

أسأل الله أن يطيل في عمرهما ويمنحهما الصحة والعافية

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها صديقتي و اختي "رحمة " وأخواتي "وليد ، فاتح ، خالد " ولا أنسى من زادت السعادة بدخولهم إلى عائلتنا زوجة اخي "ناسيمة" واولاده "امير ، اصيل " جعل الله حياتهم سعادة.

إلى من كان لي سندا و عونا ولم يبخلا علي بالإرشادات والتحفيزات الى من نور عني الحياة و ساعدني في مشواري الدراسي "روما " أسأل الله أن يمنحه الصحة والعافية وراحة البال.

إلى جدي وجدتي، إلى كل أعمامي وأخوالي وخالاتي وعمتي وأولادهم أطال الله في عمرهم وجعل لهم الصحة والعافية

إلى كل بنات اخوالي اللواتي في بوم من الايام رسموا الابتسامة في وجهي:
ديدي، ليلي، شيماء إيمان.

الى من لا تحلو لي الحياة بدونهم افضل صديقتاي "رميساء ، اسماء"

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

والحمد لله دائما وأبدا .

هبة

إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخوة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " الله "

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين "محمد صل الله عليه وسلم"

أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى ملاذي في الحياة إلى منبع الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ريحانة حياتي وبهجتها أمي الحبيبة "نادية "

إلى أبي الغالي "عبد الحميد"

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد وضمني معهم جدران بيت واحد إلى من أحبهم حبا لو مر على ارض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إلى أختي "ريان" وأخوتي "محمد، خالد، اسامة "

والى من كان سند والرفيق الدرب الذي ساعدني في مشواري الدراسي خطيبي "زكرياء"

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات... إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني... إلى من جعلهم الله وأحببتهم: ندى، امينة، هبة، اسماء.

إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي وأتوجه بالشكر إلى الأستاذ "ريغي هشام" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة فجزاه الله خير.

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي.

رميساء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بحث عن الدور الذي لعبته احتياطات الصرف في تمويل الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، حيث توصلت إلى أن احتياطات الصرف شهدت انخفاضا كبيرا نتيجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة والذي كان من بين أسبابه العجز في الميزان التجاري نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية عن الواردات السلعية بالرغم من انخفاض قيمة هذه الأخيرة خلال هذه الفترة، حيث تم استخدام جزء من احتياطات الصرف في تمويل الواردات السلعية.

الكلمات المفتاحية: احتياطات الصرف، الواردات السلعية، الصادرات السلعية، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الجزائر

Abstract

This study aims to search for the role played by exchange precautions in the financing of precautions in the financing of commodity imports in Algeria during the period 2015-2019, as it concluded thar the exchange reserves witnessed a significant destine as a result of the chronic deficit in the balance of payments during this period. Which was among the causes of the deficit in the trade balance as a result of depreciation merchandise exports exceed commodity imports despite the decrease in the period. As part of the exchange, reserves were used to finance merchandise imports.

Key words: exchange precautions, commodity imports, merchandise exports, trade balance, balance of payements, algérie.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	III
إهداء	IV
الملخص	VI
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIII
مقدمة عامة	**أ-ب**
الفصل الأول: الإطار النظري حول الاحتياطات النقدية الأجنبية	15-2
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل عام حول الاحتياطات النقدية الأجنبية	3
المطلب الأول: ماهية الاحتياطات النقدية الأجنبية	3
الفرع الأول: مفهوم الاحتياطات النقدية الاجنبية	3
الفرع الثاني: أهمية الاحتياطات النقدية الأجنبية وأهدافها	4
المطلب الثاني: أنواع الاحتياطات النقدية الأجنبية مكوناتها وشروطها	4
الفرع الأول: أنواع ومكونات الاحتياطات النقدية الأجنبية	7
الفرع الثاني: شروط الاحتياطات النقدية الأجنبية	9
المبحث الثاني: دور الاحتياطات النقدية الأجنبية ودوافع حيازتها ومصادرها وتجارب سلبية فيها	7
المطلب الأول: دور الاحتياطات النقدية الأجنبية ودوافعها	7
الفرع الأول: دور الاحتياطات النقدية الأجنبية	10
الفرع الثاني: دوافع حيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية	11
المطلب الثاني: مصادر تراكم الاحتياطات النقدية الأجنبية والتجارب السلبية فيها	8
الفرع الأول: مصادر تراكم الاحتياطات النقدية	11
الفرع الثاني: التجارب السلبية في مجال الاحتياطيات النقدية الأجنبية	13
الخلاصة	12

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية	13
تمهيد	14
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	15
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وخصائصها	15
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	18
الفرع الثاني: خصائص التجارة الخارجية	19
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية	16
الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية	20
الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية	21
المبحث الثاني: أسباب ومحددات قيام التجارة الخارجية	18
المطلب الأول، أسباب قيام التجارة الخارجية	18
المطلب الثاني: محددات قيام التجارة الخارجية	18
الخلاصة	20
الفصل الثالث: اتجاهات احتياطات الصرف في الجزائر ودورها في تمويل الواردات السلعية خلال الفترة (2015-2019)	21
تمهيد	22
المبحث الأول: واقع احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	23
المطلب الأول: تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	23
المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية	26
المبحث الثاني: واقع الواردات في الجزائر (2015-2019) واسباب اللجوء لاحتياطات الصرف في تمويلها	27
المطلب الأول: تحليل واقع الواردات السلعية في الجزائر	27
الفرع الاول: تطور الواردات السلعية حسب مجموع الاستخدام ومدونة جزائرية لنشاط	33
الفرع الثاني: تحليل الواردات السلعية حسب منطقة اقتصادية ودول أكثر توريدا للجزائر سنة 2015-2019	36
المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى الاحتياطات النقدية الأجنبية	32
خلاصة	34
خاتمة	36

قائمة المراجع	38

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور الواردات السلعية حسب مجموع الاستخدام (2019/2014)	28
02	تطور الواردات السلعية حسب مدونة الاستخدام (2019/2014)	29
03	الواردات السلعية حسب منطقة الاقتصادية خلال الفترة (2015-2019)	30
04	الدول الأكثر توريدا للجزائر سنة 2019	31
05	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2019	32

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تطور احتياطي الصرف (خارج الذهب) في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 (مليار دولار)	23
02	تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل	24
03	تطور إحتياطي الصرف (خارج الذهب) في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 (مليار دولار)	24
04	تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) دولار/برميل	25
05	الواردات السلعية حسب منطقة الاقتصادية خلال سنة 2019	30
06	الدول الأكثر توريدا للجزائر سنة 2019	31

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تحتاج أية دولة الى غيرها من الدول في توفير السلع التي تحتاجها من خلال استيرادها، وهذه العملية تتم بطبيعة الحال مقابل مبالغ مالية تُدفع للدول المصدرة، ومن بين مصادر هذه الأموال الاحتياطيات النقدية.

والجزائر كغيرها من الدول تعتمد على الواردات السلعية لتموين سوقها الوطني، حيث تعتمد على عائدات التصدير لتمويل عملية الاستيراد، إلا أن تراجع قيمة الصادرات وانخفاضها عن قيمة الواردات منذ سنة 2015 جعل الجزائر تبحث عن مصدر آخر لتغطية العجز في تمويل الواردات السلعية، ومن بين المصادر التي يُمكن اللجوء إليها هي احتياطات الصرف.

- **اشكالية الدراسة**

انطلاقا مما سبق تبرز ملامح اشكاليتنا التي نصيغها في التساؤل الرئيسي التالي:

"هل كان للاحتياطيات الصرف دور في تمويل الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟"

- **الاسئلة الفرعية**

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلين الفرعيين التاليين:

- كيف كان اتجاه الواردات السلعية في الجزائر خلال فترة 2015-2019
- لماذا تم اللجوء الى استخدام احتياطات الصرف في تمويل الواردات السلعية؟

- **الفرضيات**

كإجابة أولية لتساؤلين الفرعيين وضعنا الفرضيات التالية

- شهدت قيمة الواردات السلعية خلال الفترة 2015-2019 انخفاضا مستمرا.
- تم اللجوء الى تمويل الواردات السلعية خلال الفترة 2015-2019 عن طريق احتياطيات الصرف بسبب انخفاض قيمة الصادرات

- **اهداف الدراسة**

من بين اهم الاهداف التي تسعى اليها هذه الدراسة ما يلي:

1. معرفة واقع الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؛
2. معرفة دور احتياطات الصرف في تمويل الواردات السلعية خلال الفترة 2015-2019؛
3. الوصول الى توصيات على اساس النتائج المتوصل اليها.

- **اهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع**

تكمن اهمية الموضوع كونه يبحث في أهمية الاحتياطات النقدية كمصدر يتم استخدامه في تمويل الواردات، وخاصة السلعية منها، في وقت الأزمات.

- **حدود الدراسة**

- **الحدود المكانية:** خصصنا في هذه الدراسة الجزائر كدراسة حالة لمعرفة دور الاحتياطات النقدية الاجنبية في تمويل الواردات.
- **الحدود الزمانية:** حددنا فترة دراسة من سنة 2015 إلى سنة 2019.

- **منهج الدراسة**

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اتبعا الباحثان المنهجيين الوصفي والتحليلي.

- **خطة الدراسة**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

-الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي حول الاحتياطات النقدية

-الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي حول التجارة الخارجية

-الفصل الثالث: دور الاحتياطات النقدية الاجنبية في تمويل الواردات السلعية في الجزائر منذ الأزمة النفطية 2015-2019

- **صعوبات الدراسة**

بالنظر لضيق الوقت لم نتمكن من البحث والتعمق أكثر في موضوع دراستنا.

الفصل الأول
الإطار النظري حول الاحتياطات النقدية الأجنبية

تمهيد:

تسعى مختلف الدول إلى التحسين المستمر في مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، ...الخ، ولعل من بين أهم المؤشرات الاقتصادية هي الاحتياطات النقدية، حيث تسعى كل دول إلى الرفع من قيمة هذه الاحتياطات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى موضوع الإحتياطات النقدية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاحتياطات النقدية الاجنبية

المبحث الثاني: دور الاحتيطات النقدية الاجنبية ودوافعها والتجارب السلبية فيها

المبحث الأول: مدخل عام حول الاحتياطات النقدية الأجنبية

سنتناول في هذا المبحث التعريف بمفهوم الاحتياطات النقدية الأجنبية، أهميتها، أهدافها، بالإضافة إلى أنواعها، مكوناتها وشروطها.

المطلب الأول: ماهية الاحتياطات النقدية الأجنبية

الفرع الأول: مفهوم الاحتياطات النقدية الاجنبية

التعريف الأول: يعرف احتياطي الصرف الأجنبي بأنه فوائض تشكل كتلة مالية إضافية، تتشكل من نقد دولي وأصول مالية ذات سيولة وحقوق سحب خاصة، وذهب تمتلكها البنوك المركزية وتقوم بتسييرها وإدارتها بتنسيق مع الحكومة ويشير هذا التعريف إلى عملية تراكم الاحتياطات باعتبارها مجموع الأرصدة المكونة للميزان المدفوعات.[1]

التعريف الثاني: يطلق على احتياطات الصرف الأجنبي أيضا أصول الاحتياطي في ميزان وتقع ضمن الحساب المالي. وبالتالي فإنها عادة ما تكون جزءا مهما من وضع الاستثمار الدولي للدولة. تصنف الاحتياطيات كأصول الاحتياطي ضمن الأصول وفقا للفئة الوظيفية. من حيث تصنيفات الأصول المالية، يمكن تصنيف أصول الاحتياطي كسبائك الذهب، وحسابات الذهب غير الموزعة، وحقوق السحب الخاصة والعملة ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، والمركز بين البنوك، والودائع القابلة للتحويل لأخرى وغيرها من الودائع، وأوراق الدين والقروض، والأسهم ومشتقات المالية مثل العقود الآجلة والخيارات[2] .

التعريف الثالث: الأصول الاحتياطية هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرفات السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض ميزان المدفوعات وغيره من الأغراض

ويرى صندوق النقد الدولي أن الأصول الاحتياطية تشمل كل من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي والنقد الأجنبي[3].

التعريف الرابع: هو جزء من الأرباح يحجز دوريا من ح/توزيع الأرباح-عدا الاحتياطي الرأسمالي- لأجل غرض معين. وهذا التعريف يعني أن الاحتياطي استعمال للربح وليس عبء عليه وبالتالي فلا يكون الاحتياطي إلا إذا حققت الشركة أرباحا تسمح بتكوينه وعلى ذلك فمكانه هو ح/توزيع الأرباح في شركات المساهمة بالقطاع الخاص أو ح/العمليات الجارية مرحلة توزيع الفائض في شركات المساهمة بالقطاع العام.[4]

تعريف شامل: ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الاحتياطات على أنها الأصول الخارجية التي تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسعر الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة. ولابد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولا بالعملة الأجنبية وأصولا موجودة بالفعل. ويستبعد منها الأصول المحتملة[5].

الفرع الثاني: أهمية الاحتياطات النقدية الأجنبية وأهدافها

1. أهمية الاحتياطات النقدية الأجنبية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية لاحتياطي من النقد الأجنبي من ناحيتين أساسيتين هما[6] :

---

[1] عبابسة نور الدين بوراس: أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة عربي بن مهيدي، أم بواقي، 2017/2016، ص4

[2] بن نور فريد، نايت مرزوق محمد العربي: استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي للتنبؤ باحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة سوق أهراس الجزائر، جامعة عنابة الجزائر، عدد20، ص 67

[3] مرجع سابق، عبابسة نور الدين بوراس، ص 3

[4] محمد أمين زويل: أصول محاسبة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، سنة 2012، ص 138.

[5] سلطاني عادل: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، دراسة حالة الجزائر للفترة (2012/1992) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2016/2015، ص2.

[6] الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت: إدارة احتياطات النقد أجنبي في الجزائر، الفرص والتحديات؛ ص214.

الناحية الأولى: أنه يغطي العملة المصدرة من البنك المركزي إلى الجمهور والى المصارف، فالبنك المركزي الوطني هو في حقيقة الأمر مدين إلى المواطنين الذين يملكون هذه العملة.

الناحية الثانية: يمكن أن ينظر للاحتياطي على انه الرصيد النقدي الذي يمكن أن يمول الاستيراد لأطول مدة ممكنة عندما يتوقف الإنتاج أو يتوقف تولد الموارد المالية بشكل تام نتيجة لحروب وكوارث. إذن فالبنك المركزي لا يهدف من وراء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي إلى منع الموارد عن الحكومة.

2. أهداف الاحتياطات النقدية الأجنبية:

تتمثل أهداف الاحتياطات النقدية الاجنبية في:[1]

- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية، أو عملة الاتحاد؛
- الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية أوقات لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات، أو عندما يكون الحصول على القروض مقيدا؛
- إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالالتزامات الخارجية؛
- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي، والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي؛
- التأكد من كفاية احتياطات النقد الأجنبي؛
- السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والائتمان بالأسلوب حكيم؛
- توليد عائدات معقولة على المدى المتوسط إلى الطويل على الأموال المستثمرة مع اخذ قيود السيولة والمخاطرة الأخرى في الاعتبار؛
- الحفاظ على احتياطي للمواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية.

المطلب الثاني: أنواع الاحتياطات النقدية الأجنبية مكوناتها وشروطها

الفرع الأول: أنواع ومكونات الاحتياطات النقدية الأجنبية

1. انواع الاحتياطات النقدية:

تتمثل أنواع الاحتياطات النقدية فيما يلي[2] :

1-أنواع الاحتياطات من حيث المصدر الذي يقرر تكوينها:

-الاحتياطي القانوني: وهو الاحتياطي الذي يتكون بنص القانون مثل الاحتياطي القانوني وما في حكمة مثل احتياطي شراء سندات حكومية بشركات المساهمة بالقطاعين العام والخاص ومثل احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة بشركات المساهمة بالقطاع العام؛

-الاحتياطي النظامي: وهو الاحتياطي الذي يتكون بنص في نظام الشركة زيادة على الاحتياطات القانونية مثل احتياطي رد السندات والاحتياطي فوق العادي؛

-الاحتياطي ألاتفاقي: وهو الاحتياطي الذي يتكون بقرار من الجمعية العمومية المساهمين في شركات المساهمة بالقطاع الخاص مثل احتياطي الطوارئ واحتياطي التجديدات والتوسعيات واحتياطي موازنة الأرباح.

2-أنواع الاحتياطات من حيث طبيعة الأرباح التي تحجز منها:

[1] مرجع سابق، سلطاني عادل، ص 42
[2] محمود أمين زويل: مرجع سابق، ص ص139 140

-الاحتياطي الرأسمالي: وهو الاحتياطي الذي يتكون من ترحيل الأرباح الرأسمالية إليه-أي الأرباح التي تحققها الشركة عن أعمال غير عادية مثل ربح بيع أصل من الأصول أو أرباح إعادة تقدير الأصول الأرباح التي تحققها الشركة عن أعمال غير عادية ومن أمثلته الاحتياطي الرأسمالي آو احتياطي تقويم الأصول ويخصص عادة لمقابلة الخسائر الرأسمالية؛

-الاحتياطي الايرادي: وهو الاحتياطي الذي يجنب من الأرباح الايرادية القابلة للتوزيع –أي الأرباح التي تحققها الشركة من مباشرة نشاطها العادي، ومن أمثلته الاحتياطات القانونية والنظامية والاتفاقية المختلفة.

3-أنواع الاحتياطات من حيث غرضها:

-الاحتياطي العام: وهو الاحتياطي الذي يكون بغرض تدعيم مركز الشركة المالي بصفة عامة مثل الاحتياطي القانوني والاحتياطي فوق العادي؛

-الاحتياطي الخاص: وهو الاحتياطي الذي يكون لمقابلة غرض معين مثل احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة واحتياطي التجديد أو التوسيعات.

4-أنواع الاحتياطات من حيث ظهورها وعدم ظهورها بالدفاتر:

-الاحتياطي الظاهر: وهو الاحتياطي الذي يفتح له حساب بالدفاتر وظهير بميزانية الشركة مثل جميع الاحتياطات السابقة؛

-الاحتياطي السري: وهو الاحتياطي الذي لا يظهر له حساب بالدفاتر ولا يظهر بالتالي بميزانية الشركة وينشا بسبب المغالاة في إظهار الأصول بأقل من قيمتها الفعلية وذلك لزيادة استهلاكها او لتخفيض قيمتها مباشرة.

2. مكونات الاحتياطات النقدية الأجنبية:

حسب تصنيف دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لسنة 2009 فان الاحتياطي الصرف الأجنبي يتكون بالإضافة إلى الذهب النقدي، العملات الاحتياطية الدولية، وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي. [1]

1- احتياطي الذهب النقدي: حسب دليل الحسابات القومية لهيئة الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 1993 إن الذهب النقدي هو الذهب المملوك من قبل السلطات النقدية ويخضع لسيطرتها ويعتبر أصلا من أصولها ومعلوما من احتياطاتها الأجنبية ويعامل جميع الذهب المحتفظ به من قبل المؤسسات المالية، عدا البنك المركزي باعتباره سلعة أو مخزون أو سلعة ثمينة.

2-احتياطي العملات الأجنبية (العملات الارتكازية): تعبر على أنها عملية وطنية تتمتع بالقبول العام في تسوية المدفوعات خارج حدود دولة ما، و تعتبر أداة لتبادل ومقياس للقيمة ومخزن لها، كما يمكن القول أن العملات الارتكازية هي العملات القابلة لتحويل، أي تلك العملة التي لا تفرض دولتها قيودا على مدفوعاتها الخارجية أو على موجودات الدول الأخرى من عملاتها، أي أن لهذه العملة الحرية بدخول وخروج من وإلى الدولة، أو دول أخرى دون أية قيود أو دون اخذ الموافقة من السلطات النقدية بإخراج العملة.

3-وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي: وهو الذي يعكس المبلغ المتاح أو الذي يمكن أن يكون متاحا لدى صندوق النقد الدولي، وهوا في هذه الحالة مجموع الشريحة الاحتياطية (رأس المال يمكن الحصول عليه بسرعة من صندوق النقد الدولي)، والقروض المقدمة من نفس الهيئة.

[1] محمد العيد صلوح عبد الرزاق مولاي لخضر سايح بوزيد: آليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر لتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2015/2000)، مجلة الباحث ISSN 1112/3613-18(01)/2018، ص 215

4-حقوق السحب الخاصة: وهي أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في صندوق.

الفرع الثاني: شروط الاحتياطات النقدية الأجنبية

يستند مفهوم الأصول الاحتياطية إلى مفهومين الإقامة وسيطرة، إضافة إلى مفهوم إتاحة الاستخدام[1]:

- **الإقامة:** يمكن لسلطة النقدية أن تتصرف وتعبئ الطلب على النقد الأجنبي بسهولة على البنوك المقيمة إضافة إلى هذا لا بد أن تكون الأصول الاحتياطية عدى سبائك الذهب مطالبات على غير مقيمين؛
- **السيطرة:** وتتمثل في قدرة السلطات النقدية على توجيه النقد الأجنبي، إذ انه يمكن أن لا تكون الأصول الاحتياطية ملكا لسلطات النقدية فقد تكون في بعض الظروف ملكا للوحدات الاقتصادية عدا السلطة النقدية ولكن المعاملات في هذه الأصول تكون خاضعة لشروط التي تحددها السلطة النقدية، أو بموفقتها الصريحة، وفي ما يلي الظروف التي يتعين توفرها لاعتبار الأصل من الأصول الاحتياطية؛
- أن لاحق للكيان المقيم القيام بمعاملات في النقد الأجنبي مع كيانات غير مقيمة إلا بشروط التي تحددها السلطات النقدية، والتي تكون صريحة وواضحة؛
- أن بكون لسلطات النقدية بمقتضى طلب منها الحق في استخدام المتطلبات من النقد الأجنبي المستحقة على الكيانات غير مقيمة لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، وغير ذلك من أغراض ذات الصلة؛
- أن يكون هناك قانون مسبق، وغير ذلك من الترتيبات التعاقدية لضبط الأصول الاحتياطية مع الكيانات المقيمة؛
- إتاحة الاستخدام: يجب إن تتوفر في الأصول الاحتياطية سهولة الإتاحة وبصورة غير مشروطة، إذ يجب أن يكون الأصل في صورة سائلة وذلك لبيعه وشرائه بصورة سهلة وتصفيته بالنقد الأجنبي ، مما يتيح استعماله بتكلفة ضئيلة وبسرعة كبيرة دون التأثير في قيمة الأصل بحد ذاته ، وهذا لا يعني انه بضرورة إن يكون الأصل سائلا ، إذ انه في بعض المرات ميزت سيولة الأصل تغلب على هذه ميزت قابلية الأصل في التداول كودائع والقروض، وينبغي أن تكون الأصول الاحتياطية عموما ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة لسلطات لتلبية احتياجاته التمويلية لميزان المدفوعات ، حيث لابد أن تكون الأصول الاحتياطية قيمة واضحة يمكن تسويتها بالعملة الأجنبية ، و ذلك من اجل تحقيق التوازن في أسعار الصرف، ومن جهة أخرى التمويل احتياجات ميزان المدفوعات، ولا يمكن إدراج الأصول التي تكون مقومة بالعملة المحلية مع إمكانية تسويتها بالعملة أجنبية أصلا احتياطيا ، لان قيمته معرضة لتذبذب وهذا خاصة في حالة نشوب أزمة عملة محلية.

[1] سلطاني عادل: مرجع سابق، ص ص 3-4

المبحث الثاني: دور الاحتياطات النقدية الأجنبية ودوافع حيازتها ومصادرها وتجارب سلبية فيها

سنتناول في هذا المبحث دور الاحتياطات النقدية ودوافع من حيازتها ومصادرها وأهم التجارب السلبية فيها.

المطلب الأول: دور الاحتياطات النقدية الأجنبية ودوافعها

الفرع الأول: دور الاحتياطات النقدية الأجنبية

يتمثل دور الاحتياطات النقدية فيما يلي: [1]

إن التطورات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم وخاصة على مستوى التجارة الدولية أعطت للاحتياطات النقد الأجنبي دورا كبيرا في تحقيق التوازنات لدى الدول وخاصة بعد توجه معظم أنظمة الصرف نحو التعويم عملاتها مما جعل للاحتياطات الصرف الأجنبي دور على نطاق واسع يتمثل في:

- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف ، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية، أو عملة الاتحاد إذ نتناول في هذا صدد استعراض ايزنموا Aizenman وآخرون سنة 2008 ، و الذي يتضمن التحليل على ربط بين استقرار سعر الصرف، والاستقلال النقدي وانفتاح حساب رأس المال ، وتأثير احتياطات النقد الأجنبي الذي أكدته دراسة كل من Hiroyiki Tagichi et Akira Ikawa et Kenshi Tsunemine 2010، حيث تواجه الاقتصاديات الناشئة خاصة في إدارة سياستها الاقتصادية الكلية ، مشكلة الخوف من تعويم عملتها ، والتي هي نتيجة من الشكوك حول مصداقية العملة المحلية ، إذ تنبع هذه المشكلة من عدم اكتمال أسواقها المالية ، حيث يمكن استعمال تلك العملة المحلية للتعامل مع الخارج ، أو الإقراض طويل الأجل ، إلا انه وفي ضل تكوين مدخرات من احتياطات الصرف الأجنبي التي واجهت هذه المشكلة وخففت من حدتها عن طريق توفير السيولة الدولية ، وعملات ذات صيت كبير مثل الدولار، والتي ساهمت في الاستقرار المالي ، إذ أكدت التجارب وخاصة بعد أزمات العملة سنة 1990 إن تراكم احتياطات النقد الأجنبي ، هي مرساة الأساسية لتحقيق الاستقرار في سعر العملة وثباتها، إذ تقوم الدول داخل سوق العملة بمحاولة توفير النقد الأجنبي وذلك عن طريق شراء العملات الأجنبية وبيع العملة المحلية ، و بالتالي فان هذا التدخل يؤدي إلى زيادة في معروض النقدي المحلي والتي تكون ضارة لان كثرة العرض تؤدي بدورها إلى انخفاض قيمة العملة ، مما يحث السلطات النقدية على التدخل من اجل تعقيم هذه المشكلة وإعادة سعر العملة إلى مستويات مستقرة تخدمها عن طريق إعادة شراء عملتها باستعمال تراكمات الاحتياطات الأجنبية المتوفرة لها؛
- الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات، أو عندما يكون الحصول على قروض مقيدا؛
- أشاعت درجة من ثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية؛
- البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية؛
- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي؛
- الحفاظ على احتياطي لمواجهة الكوارث أو طوارئ القومية.

[1] [1] سلطاني عادل: مرجع سابق، ص ص4-5

الفرع الثاني: دوافع حيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية

لقد أدت الاختلالات الاقتصادية، في العديد من البلدان النامية، إلى تدهور حساباتها الجارية، وتراكم مديونياتها الخارجية، مع تضخم الجامح في قيم منقولاتها المالية وظهور الحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي في تمويل تجارتها الخارجية، ويمكن تلخيص أهم دوافع حيازة النقد الأجنبي: [1]

- الحاجة الماسة للنقد الأجنبي في استخدامه لمجابهة الصدمات الاقتصادية الطارئة والغير مرغوبة؛
- إمكانية الاستفادة من العملات المالية إزاء توظيف الاحتياطات الدولية؛
- تدخل البنك المركزي في توجيه الساسة النقدية من خلال العمليات السوق المفتوحة؛
- تأمين واردات البلد من السلع والخدمات، مع مجابهة الزيادة الغير المتوقعة في الأسعار؛
- تأمين محفظة مالية من السيولة العالمية كفيلة بتجنب مخاطر انكماش الأصول المالية؛
- السعي إلى تصفية ذمة البلد من تبعات المديونية الخارجية؛
- التدخل في أسواق الصرف وذلك من خلال دعم سياسة سعر الصرف، سوءا من اجل الحصول على أسعار الصرف مستقرة أو الدفاع عن قيمة العملة. ولذا تسعى العديد من الدول إلى تكوين سلة عملات قيادية بهدف التحوط، ضد خسائر تقلبات أسعار الصرف؛
- تعتبر الاحتياطيات الأجنبية بمثابة صمام أمان للقيم العملات المحلية، من خلال التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، للضمان استقرار أسعار صرف عملاتها الأجنبية، عند مستوى المستهدف، وكذلك للتمويل اختلالات المحتملة في حساباتها الجارية.

المطلب الثاني: مصادر تراكم الاحتياطات النقدية الأجنبية والتجارب السلبية فيها

الفرع الأول: مصادر تراكم الاحتياطات النقدية[2]

تستند الدول في حساب الناتج المحلي للتكوين أساس مستوى عام للإنتاج، مع حساب مستوى ميزان المدفوعات لتحتفظ بمعاملاتها مع الدول الأخرى في وضعها الصحيح، وعليه فان حساب ميزان المدفوعات هو تقرير ما يلخصه تدفق المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب، كما أن حالة ميزان المدفوعات هي انعكاس للقيمة الاحتياطات الدولية لدى السلطات النقدية، ففي حالة فائض تزداد قيمة الاحتياطي أما في حالة عجز تقوم السلطات النقدية باستنزاف هذه الاحتياطات.

1 . فائض الحساب الجاري وتراكم الاحتياطات الأجنبية: فالحساب الجاري عبارة عن حصيلة تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي مع الدخل الثانوي بين المقيمين، والغير مقيمين والذي يتكون في مجمله مجموعة من الحساب تضمن ميزان المدفوعات، وهو عبارة عن فرق بين مجموع الصادرات والمداخل المستحقة. ويتضمن جميع المدفوعات والهبات والناتجة عن بيع وشراء السلع والخدمات خلال فترة محددة، وعموما هناك نوعان من العملات التي تدخل ضمن هذا الحساب والذي تشكل أهم مصادر احتياطات الدولية وهما حساب الميزان التجاري وحساب التحويلات.

فحساب ميزان التجاري يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات وينقسم إلى فرعين تجارة منظورة وحساب التجارة الغير منظورة

ففي التجارة المنظورة يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية

[1] نور الدين عباسة، بوراس احمد: الخيارات الائتمانية في استخدام احتياطيات الصرف الأجنبي ،دراسة حالة الجزائر جامعة أم البواقي الجزائر حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و إنسانية ، العدد ،18 سنة 2016 ،ص278

[2] عبابسة نور الدين: مرجع سابق، ص ص 31 -40

التجارة الغير منظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول والخارج خدمات النقل، التأمين، السياحة الخدمات الحكومية، إلى جانب خدمات متنوعة

أما الحساب الدخل الأولي والذي يشتمل على كافة التدفقات ما بين الوحدات المؤسسية المقيمة، وغير المقيمة ويتمثل عن الدخل الأولى العائد الذي يستحق للوحدات لقاء مساهمتها في عملية الإنتاج، أو تامين الأصول المالية، وينقسم الدخل الأولي في مجمله إلى نوعين:

1- **الدخل المرتبط بعملية الإنتاج**: وهي تعويضات العاملين لقاء مساهمتهم في عملية الإنتاج

2- **الدخل المرتبط بالاستثمار**: فهو العائد من توفير الأصول المالية والدخل المعاد استثماره

أما حساب الدخل الثانوي والذي يتعلق أساسا بالتحويلات الجارية بين المقيمين وغير مقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية وقد يأخذ شكل العيني أو النقدي.

وكذلك الحساب الرأس مالي والذي يبين القيود الدائنة والمدينة الأصول الغير المالية والتحويلات الرأس مالية بين المقيمين وغير مقيمين مثل بيع الأراضي إلى السفارات ...

2. حساب رأس المال وتراكم الاحتياطات الأجنبية:

ينقسم إلى حسابين فرعيين:

- حساب رأس مال طويل الأجل؛
- حساب رأس مال قصير الأجل.

أولا: حساب رأس مال طويل الأجل

وتدرج فيه جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في خارج وكذلك كل التزامات اتجاه الخارج

ثانيا: حساب رأس المال قصير الأجل

ويشتمل أساسا على كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة في ميزان مدفوعات على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها في مواجهة وذلك بالنسبة للأصول وخصوم التي لا تزيد اجلها عن عام واحد

3. أدوات التراكم الاحتياطات الأجنبية:

ونعني بها مجمل الصيغ المنتهجة من طرف البنك المركزي والتي يتم استغلالها في تأمين الالتزامات قصيرة الأجل والتي تتمثل في:

- **تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي:**

– استعمال سعر الفائدة: يتم استخدام عر الفائدة كمحرك رئيسي لتسيير الاحتياطات الأجنبية وذلك من خلال تحريك سعر الفائدة حسب الظروف وعوامل الاقتصادية مع مراعاة المحيط الاستثماري الدولي وهذا ما يحل للسلطات النقدية رهينة المفاضلة بين الأهداف الداخلية وخارجية؛

– استخدام الاحتياطات من الصرف الأجنبي حيث يسعى البنك المركزي في الحالات القصيرة لتخفيض العملة المحلية إلى شراء أو بيع العملة الأجنبية وتعتبر طريقة توظيف الاحتياطات الأجنبية أهم السبل الكفيلة بالدفاع عن العملة الأجنبية.

- **دوافع تدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي:**

يتكون سوق الصرف الأجنبي من سوق التداول بالجملة بين البنوك، حيث تتم المعاملات بين الوسطاء المعتمدين، وسوق بالتداول بالتجزئة حيث تتم المعاملات بين الوسطاء المعتمدين وعملاء النهائيين حيث

فرضت الظروف الاقتصادية على الدول اللجوء إلى سياسات تعقيم الاحتياطات وذلك بهدف الحد من تبعات التغير في القاعدة النقدية

ويمكن حصر أهم صيغ التدخل من طرف الدولة في سوق الصرف الأجنبي من خلال الأشكال التالية:

1) التدخل المحدود: والذي يتم أساسا من صيغ محدودة الأثر في سوق الصرف الأجنبي، سواء من خلال الفترة أو أثر؛
2) التدخل المفتوح: والذي لا يكون إلا من خلال انتهاج طرق ونماذج ذات التأثير واسع المدى سواء على المدى المتوسط أو الطويل؛
3) التدخلات السلبية: حيث يلجا البنك المركزي إلى الحصول على العملات الأجنبية، من الهيئات العامة وخاصة خارج السوق المالية، وذلك بهدف السيطرة على النقد الأجنبي.

الفرع الثاني: التجارب السلبية في مجال الاحتياطيات النقدية الأجنبية

1. المخاطر الخارجية المرتبطة بالأسواق[1]:

- **مخاطر السيولة:** نتيجة لرهن احتياطيات كضمان إضافي لدى المؤسسات المالية الأجنبية للمساندة القروض المقدمة إما إلى أجهزة محلية أو للفروع خارجية تابعة لجهاز إدارة احتياطيات، أصبحت الاحتياطيات الغير سائلة إلى أن تم سداد القروض، كذلك نشأة مخاطر السيولة من إقراض احتياطيات المباشرة إلى مثل هذه المؤسسات في وقت أدت فيه الصدمات التي الواجهة الاقتصاد المحلي إلى عجز المقترضين عن سداد التزاماتهم ومن ثم تعطيل إمكانية تسبيل الأصول الاحتياطية؛
- **مخاطر الائتمان:** نجمت خسائر عن الاستثمار الأرصدة الاحتياطية في أصول مرتفعة العائد دون ايلاء الاعتبار الواجب للمخاطر الائتمان المرتبطة بجهة إصدار هذه الأصول، كذلك أدى إقراض احتياطيات ببنوك محلية، وفروع الخارجية التابعة للجهاز إدارة احتياطيات، إلى التعرض بعض الأجهزة إدارة احتياطيات بمخاطر الائتمان.
- **مخاطر العملة:** قد يتعذر اجتناب بعض عناصر مخاطرة العملة في حوافظ الأصول الاحتياطية، إلا انه قد حدثت حالات تم فيها اتخاذ مراكز كبيرة بالعملات بلدان أخرى توقعا للحدوث تغيرات مواتية في أسعار الصرف المشتقة الرئيسية مستقبلا، ولاكن ما حدث هو تحرك أسعار الصرف في اتجاه معاكس مما تسبب في وقوع خسائر كبيرة.
- **مخاطرة أسعار الفائدة:** تعرضت الأصول الاحتياطية في بعض الحالات إلى خسائر ناجمة عن زيادات في عائدات السوق أدت إلى انخفاض قيمة الاستثمارات المتداولة إلى مستوى تكلفة الحصول عليها، كذلك خسائر في بعض الحالات نتيجة للعمليات شملت أدوات مالية مشتقة بما في ذلك اتخاذ مراكز كبيرة فيها.

2. المخاطر التشغيلية:

- **مخاطرة انهيار نظم المراقبة:** ظهرت بعض الحالات السافرة من الاحتيال، وغسيل الأموال وسرقة الأصول الاحتياطية، سهلها ضعف إجراءات المراقبة اوعدم وجودها وعدم كفاية المهارات متوفرة وضعف الفصل بين الوظائف، والتواطؤ بين موظفي جهاز إدارة الاحتياطات.
- **مخاطرة الأخطاء المالية:** أدى الخطأ في قياس صافي مركزا لعملات الأجنبية إلى تعرض أجهزة إدارة احتياطيات للمخاطر أسعار الصرف بصورة كبيرة وغير مقصودة وترتبت عليه

[1] صندوق النقد الدولي :المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الاجنبي، اعتمدها المجلس التنفيذي في 20 سبتمبر 2001 ص 28. تم الاسترداد من https://www.imf.org/external/np/mae/ferm/are/guidea.pdf.

خسائر ضخمة عندما تغيرت أسعار الصرف في اتجاه معاكس، وقد حدث ذلك أيضا في حالات اعتمدت فيها قياس المخاطرة على مجرد الإشارة إلى تركيبة العملات الاحتياطية التي تديرها مباشرتا وحدة إدارة احتياطيات دون أن يشمل قياس الأصول والخصوم الأخرى المقومة بالعملة الأجنبية وسواء مسجلة في الميزانية العمومية والجهاز إدارة احتياطيات أو غير مسجلة فيها.

- **مخاطرة أخطاء القيد المالي:** عند قياس الاحتياطيات الرسمية المحررة بالنقد الأجنبي وبلاغ بياناتها، أخطأت بعض السلطات بان أدرجت في احتياطيات أرصدة تم إقراضها إلى البنوك المحلية ا والى فروع خارجية إلى البنوك المحلية.

خسارة الدخل المحتمل: في بعض الحالات، أدى عدم القيام في حينه بإعادة استثمار الأرصدة المتراكمة في حسابات مقاصة مفتوحة لدى بنوك أجنبية إلى خسارة إرادات كبيرة كان يمكن أن تتحقق، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة لعدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالمراقبة وإدارة التسويات والتدفقات النقدية الأخرى.

الخلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تعرفنا على ماهية الاحتياطات النقدية الأجنبية من حيث مفهومها التي هي عبارة عن الأصول الخارجية التي تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية وعلى اهمية الاحتياطات واهم اهدافها ، وكذلك انواعها من حيث المصدر وطبيعة الأرباح التي تحجز منها وغرضها من حيث ظهورها وعدم ظهورها ، وعلى اهم شروطها ، ، كما تطرقنا كذلك الى دور الاحتياطات النقدية الاجنبية ودوافعها ، وفي الأخير تناولنا أهم مصادر الاحتياطات النقدية والتجارب السلبية المتمثلة في مخاطر العملة واسعار الفائدة وخسارة الدخل المحتمل الى غير ذلك.

الفصل الثاني
الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية سواء في الصادرات أو الواردات دور جد هام بالنسبة لمختلف الدول النامية منها والمتقدمة لما توفره من العديد من الفوائد لهذه الدول، لهذا تسعى مختلف الدول للانخراط في التجارة الدولية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى موضوع التجارة الخارجية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: اسباب قيام التجارة الدولية ومحدداتها

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المبحث ماهية التجارة الخارجية من حيث تعريف بالتجارة الخارجية، خصائصها بالإضافة الى اهميتها والهدف منها

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يتمثل المفهوم العام للتجارة الخارجية في كون المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، رؤوس الأموال والأشخاص تنشأ بين أفراد أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقيم في وحدات سياسة مختلفة.[1]

وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، ومواقع جغرافية وانظمة وقوانين وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية المحلية ويمكن اجمال اهم العوامل التي تؤدي الى وجود فروق واختلافات بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية في الآتي[2]:

1. انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة وهي الدول؛
2. انفصال الاسواق وبالتالي:
   - اختلاف عقائد والنظم الاقتصادية من دولة الى أخرى؛
   - اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين دولة وأخرى؛
   - اختلاف طبيعة الأسواق الدولية عن مثيلاتها الوطنية؛
   - اختلاف وحدات التعامل النقدي بين دول العالم.
3. امكانية تحرك عناصر الانتاج داخل الدولة الواحدة مقابل القيود على تحركات عناصر الانتاج عبر الحدود؛
4. اختلاف السياسات التجارية التي تتبعها الدول المختلفة.

الفرع الثاني: خصائص التجارة الخارجية

تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في ما يلي[3]:

- تمتاز التجارة الخارجية بأنها عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول، وربما تكون تلك مبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق هذا قذف اقتصادي، أو ربما إلى هدف السيطرة والاستحواذ على الأسواق الخارجية.
- تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج، بحيث تبدل كل دولة طاقتها وتسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها وتوريدها للدول أخرى بتميز دون غيرها من الدول.
- تتطلب التجارة الخارجية إلى انتقال إلى التسويق الدولي وهذا يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ومن هنا تبدأ عملية التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق

[1] السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان: التكتلات الاقتصادية و تطوير التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2018 ص 99.

[2]. السيد متولي عبد قادر: الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات، الطبعة الاولي، دار الفكر ناشرون و موزعون، الاردن-عمان، 2010، ص ص 17-18.

[3]. عطا الله الزبون: التجارة الخارجية الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2015، ص ص 20 22.

الدولية والعالمية، وقد تتفاوت الدول في هذا المجال في السيطرة على الأسواق الخارجية من حيث الوسائل الدعائية والإعلامية والقرض الأسواق المستهدفة وتميز الإنتاج لدى تلك الدول إلى غير ذلك من الأسباب.

- تعمل التجارة الخارجية إلى ضم منظومة حدود قانون تجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية فقد وضعت عبر العقود الماضية العديد من اتفاقيات وقوانين الدولية التي تعزز كمية وحجم التجارة الخارجية وتنظم انتقال السلع والخدمات بين الدول.
- تعتمد التجارة الخارجية الدولية على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع المتبادلة بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية فقد يتم الاتفاق على التسعير السلع والخدمات من قبل قانون العرض والطلب مما يعمل على إحداث توازن في كميات المعروضة والكميات المطلوبة.
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي والوطني والرفاهية بأي بلد من البلدان فكلما كانت الدولة تتمتع بالتجارة الخارجية كبيرة والانفتاح أعلى الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى معيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها، ناهيا عن ارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض البطالة إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية

الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية

تتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي[1] :

- لاشك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد كثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدوها الاقتصادية في حالة الخسارة ومن ذلك نستطيع قول إن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل الاستثمار كما ان السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء فمن المعروف انه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد ومؤسسة ودولة؛
- يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية وعلى مستوى الفرد والمجتمع مما يجعله في حاجة إلى مصادر لتنشيط تلك الأنشطة أو المكونات وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو الاستهلاكية الخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من مواد أولية ومصنعة أو مواد أولية أو استيرادها؛
- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك مجتمع متقدم أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح الأسواق جديدة أمام منتجات الدولة. وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية في شكل عام وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جمهوريا على قدرة الدولة الإنتاجية وتنافسية في السوق الدولي، وذلك

[1] مرجع نفسه: ص ص 17-18.

لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على تصدير مستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العمولات الأجنبية وما لها من أثار على ميزان التجاري.[1]

الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية

وتتمثل اهداف التجارة الخارجية فيما يلي:

- زيادة الرفاه الاقتصادي: نتيجة حصول السكان على إشباع أكبر لحاجته من خلال استهلاك السلع المستوردة، كذلك الحصول على هذه السلع بسعر اقل مما هوا يمكن ان تكون عليه إذا ما أنتجت محليا إذا كان بالإمكان إنتاجها؛
- الاستغلال الأمثل إلى الموارد: إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة اقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج السلع معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بسلع المنتجة في الدول الأخرى الأمر الذي يعكس الاستغلال الأمثل للمواد بسبب وفرت الحجم الكبير والخبرة [2]
- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج ا ينعكس على واقع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية
- استيراد السلع الضرورية التي يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية الأزمة للبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من الفرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير في زيادة دخول والناتج القومي
- نقل تكنولوجيا والتقنية للباء واعاداة هيكلة البنية التحتية للدولة.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فعلى سبيل المثال استطاعت الهند أن تصدر البرامج وتنافس الدول المتقدمة.[3]

[1] جمال جويدان الجمل: التجارة الخارجية، طبعة العربية الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان –الاردن، 2012، ص 12.
[2] نداء محمد الصوص، رجع سابق، ص 11.
[3] شقيري نوري موسى، محمد عبد الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة: التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2012، ص ص 21-22

المبحث الثاني: أسباب ومحددات قيام التجارة الخارجية

المطلب الأول، أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع اهمية التجارة الدولية الى انها توفر للمجتمعات كل ما تحتاج من سلع وخدمات التي لا يمكن ان تنتجها محليا، او يصعب عليها انتاجها بسبب تكلفتها المرتفعة نسبيا عن الدول الأخرى، وعن أسباب قيام التجارة الدولية ما يلي [1]:

1. الندرة النسبية: عدم قدرة اي دولة في العالم، مهما بلغة قوتها الاقتصادية ، ان تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الاولية او عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا ؛
2. اختلاف تكاليف انتاج السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع الدولة ما انتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع الدول الاخرى، لذا يكون عليها من الافضل لها عدم انتاجها محليا واستيرادها من الخارج بتكاليف أقل؛
3. التخصيص الدولي: هناك علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية وتخصص الدولي حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي ، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في انتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلولا تخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولم تتطور التجارة الخارجية، فضلا عن كون الدول لا تستطيع اتباع سياسة اكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، لان ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من ان ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك ؛
4. اختلاف ظروف الانتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز، القطن... الخ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل وتستورد المنتجات الاخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في الدول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج.

المطلب الثاني: محددات قيام التجارة الخارجية

يمكن التمييز بين أربع اتجاهات تبين المحددات الرئيسية لهيكل التجارة الدولية هي[2]:

- ✓ **الاتجاه الاول:** وهوا الاتجاه الذي سطره ادم سميث في كتابه "بحث في طبيعة ثروة الأمم"، وهوا يرى "أن تقسيم العمل الدولي يجبر البلدان أن تختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من ان تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها، ثم تبادل ما يفيض عن حاجاتها من هذه السلع فيما يفيض من حاجات البلدان من سلع تتمتع في انتاجها بنفس الميزات المطلقة". في حين يتكون هيكل الصادرات السلعية يتكون من قائمة السلع التي تنتجها الدولة بنفقات مطلقة أقل. في حين يتكون هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات مطلقة أعلى، ومنه فان التجارة الدولية حسب ادم سميث تقوم اساسا على قانون النفقات المطلقة.

[1] فيروز سلطاني: تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الاقليمية ومتعددة الاطراف، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة –قسم علوم اقتصادية -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017

[2] عريبي مريم: اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية ألمستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم ألتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014

- ✓ **الاتجاه الثاني:** وهوا الاتجاه الذي رسم معالمه دافييد ريكاردو بحجة ان قاعدة النفقات المطلقة لا تكون صحيحة الا في حالة التجارة الداخلية ولا تصلح لتفسير هيكل التجارة الدولية، ليضع قاعدة جديدة أطلق عليها " قانون النفقات النسبية ". وحسب هذه القاعدة تقوم التجارة الدولية حيثما اختلفت التكاليف النسبية للسلع المنتجة، حيث يتشكل هيكل الصادرات السلعية من قائمة السلع التفوق النسبي، في حين يتكون هيكل الواردات السلعية من القائمة السلعية التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات نسبية أعلى.
- ✓ **الاتجاه الثالث:** وهو الاتجاه الذي رسمه الاقتصادي بورتر من خلال وضعه لقاعدة الميزة التنافسية، وتقوم هذه القاعدة على تطوير فكرة ميزة النسبية وتحويلها الى فكرة الميزة التنافسية لكي تعبر عن تمتع احدى الدول بميزة في انتاج سلعة معينة من خلال قدرة عناصر الانتاج الحديثة (تكنولوجيا، راس المال البشري...) على الانتقال واحداث التبادل الدولي وتأسيسها على ذلك، يتحدد هيكل التجارة الدولية لسلع – في ضوء قاعدة الميزة التنافسية – على اساس تخصص الدول في انتاج وتصدير السلع التي تتمتع في انتاجها بميزات نسبية مكتسبة ، في حين يتشكل هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تفتقر الدولة في انتاجها الى عناصر لتمييز التنافسي .
- ✓ الاتجاه الرابع: وهوا الاتجاه القائم على قاعدة القدرة التنافسية ، ويعبر عن قدرة الدولة في تلبية احتياجات الاسواق العالمية الى جانب تحقيق مستوى معيشي متزايد لمواطني هذه الدول على المدى الطويل .

الخلاصة:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تعرفنا على ماهية التجارة الخارجية حيث يتمثل مفهومها في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والاشخاص تنشأ بين أفراد أو بين حكومات او منظمات اقتصادية تقيم في وحدات سياسية مختلفة، وتناولنا خصائصها وأهميتها، وكذلك أهم أهدافها نذكر منها الزيادة في الرفاه الاقتصادي والاستغلال الامثل الى الموارد الى غير ذلك، وفي الاخير تطرقنا الى اهم اسباب قيام التجارة الخارجية كالندرة النسبية والتخصص الدولي واختلاف ظروف الانتاج، وكذلك على اهم محددات التجارة الخارجية.

الفصل الثالث
اتجاهات احتياطات الصرف في الجزائر ودورها في تمويل الواردات السلعية خلال الفترة (2015-2019)

تمهيد:

تتميز الجزائر بارتفاع في قيمة فاتورة وارداتها السلعية ما يتطلب توفير الأموال اللازمة لتمويلها، إلا أن الأزمة النفطية منذ سنة 2014 قلصت من القدرة على تمويل هذه الواردات، ما يدفع للبحث عن مصادر تمويل أخرى ومنها احتياطي الصرف، حيث يُعتبر هذا الأخير في الجزائر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يُعتد بها لتقييم وضع الاقتصاد الوطني.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى دور احتياطي الصرف في تمويل الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 من خلال مبحثين:

المبحث الأول: واقع احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

المبحث الثاني: واقع الواردات في الجزائر (2015-2019) واسباب اللجوء لاحتياطات الصرف في تمويلها.

المبحث الأول: واقع احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

سنتناول في هذا المبحث تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

المطلب الأول: تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

شهد تطور الاحتياطي الصرف خارج الذهب في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 ارتفاعا قياسيا مستمرا حيث سنة 2000 كان يقدر احتياطي الصرف ب 11.90 مليار دولار الى غاية سنة 2013 بقيمة قدرها 194.01 مليار دولار.

ويعود هذا الارتفاع الكبير الى التطور الهائل الذي شهدته اسعار النفط خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 1 : تطور احتياطي الصرف (خارج الذهب) في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 (مليار دولار)

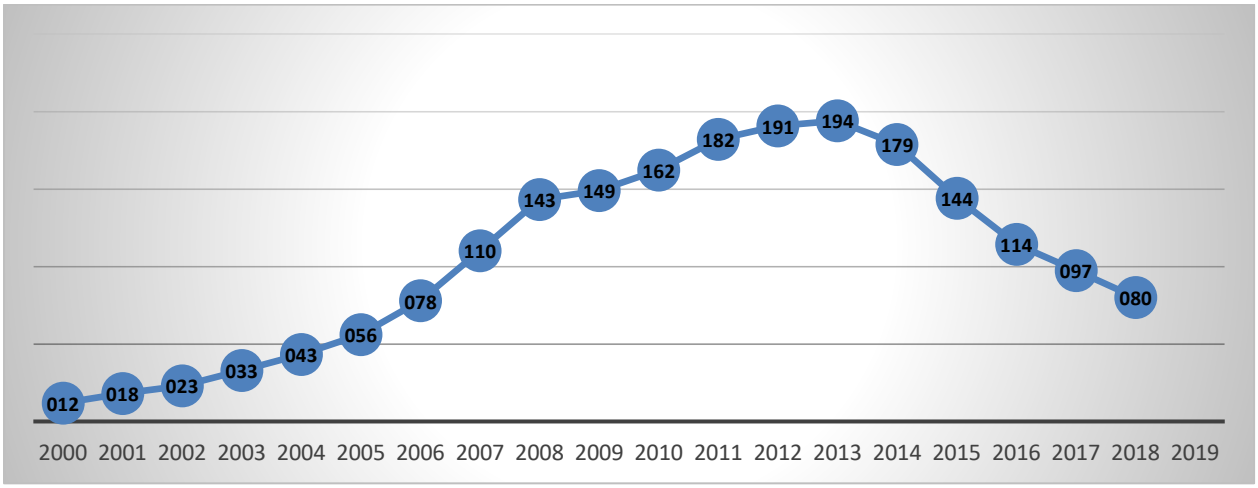

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى المعطيات في:

- معطيات 2000-2011:

الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13: النقود والقروض، الجزائر، ص ص 220-221.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf

- معطيات 2012-2013:

بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص 160.

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

حيث شهد ارتفاع سعر النفط الجزائري سعر البرميل خلال نفس فترة 2000-2013 من 28.77 دولار/برميل الى غاية 109.38 دولار/برميل برغم أنه شهد سنة 2008 انخفاضا بقيمة 98.96 دولار/برميل وهذا يعود بسبب أزمة اقتصادية ألا وهي أزمة الرهن العقاري.

الشكل رقم 2 : تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل

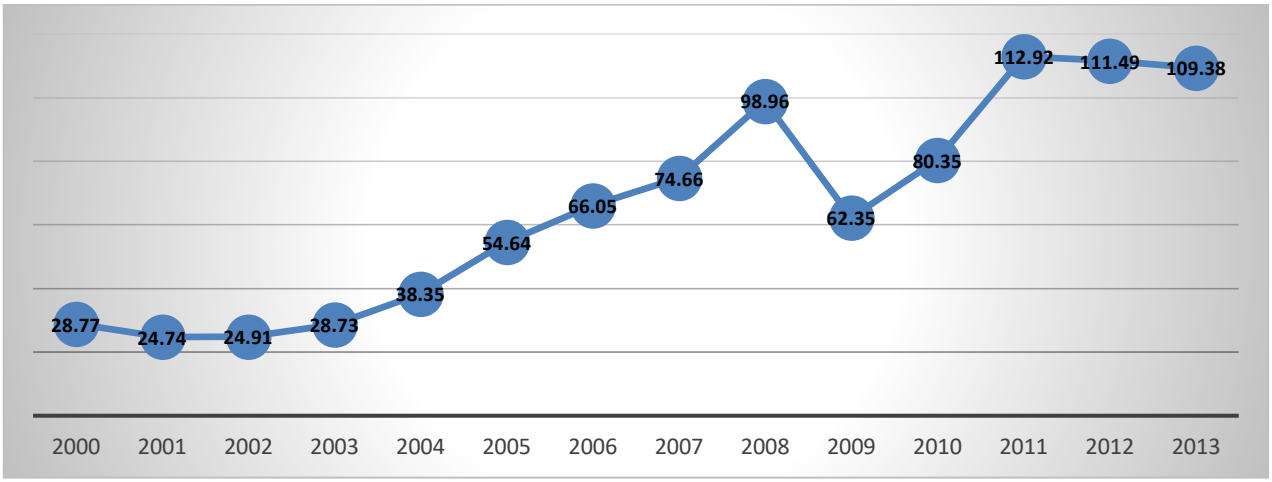

المصدر: تم الإعداد إستنادا إلى المعطيات في:

- معطيات 2000-2010:

OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2010/2011, P. 82. Retrieved from(https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2010_2011.pdf).

- معطيات 2011-2013:

OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2014, P. 82. Retrieved from (https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2014.pdf).

إلا أنه ابتداء من سنة 2014 بداء احتياطي الصرف في الانخفاض الى 178.94 مليار دولار واستمرا في الانخفاض حيث وصل إلى 62 مليار دولار سنة 2019.

الشكل رقم 3 : تطور إحتياطي الصرف (خارج الذهب) في الجزائر خلال الفترة **2014-2020** (مليار دولار)

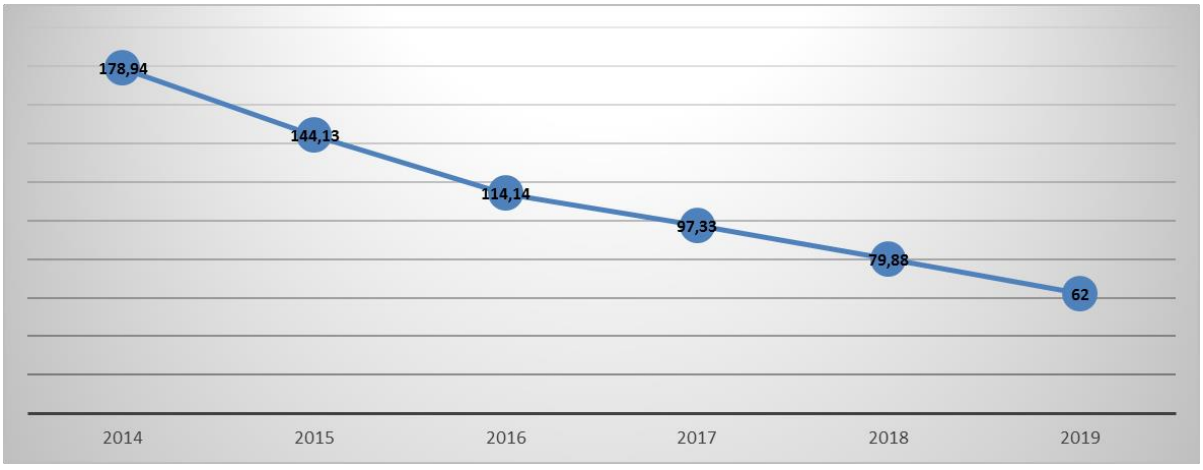

المصدر: تم الإعداد إستنادا إلى المعطيات في:

- معطيات 2014-2016:

بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص 160. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

- معطيات 2017-2018:

ONS: L ،Algérie en quelques chiffres: résultats 2016-2018, N° 49, 2021, P. 64. https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-fr.pdf

- معطيات 2019: سهم ميديا: كيف ستتعامل الجزائر مع تآكل احتياطي صرفها؟، تاريخ النشر: 26 جوان 2021، الجزائر. تاريخ الإسترداد 2022/5/6 من:

https://www.sahm-media.dz/

ويعود هذا الانخفاض الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2014 حيث نلاحظ من خلال الشكل انه اسعار النفط ثابتة حتى عدد 100دولار/برميل حتى شهر اوت الا انه انخفض في شهر سبتمبر وصل الى 97.10 دولار/برميل واستمر هذا الانخفاض الى غاية 62.93 دولار/برميل من شهر ديسمبر من نفس السنة ثم انخفض الى 52.79 دولار/برميل في سنة 2015 واستمرا في الانخفاض الى غاية 44.28 دولار / برميل سنة 2016 ثم عاود في الارتفاع سنة 2017بقيمة 54.12 دولار / برميل ثم ارتفع الى 71.44 دولار / برميل سنة 2018 إلا أنه عاود الانخفاض سنة 2019 بقيمة 64.49 دولار /برميل.

الشكل رقم 4 : تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) دولار/برميل

المصدر: تم الإعداد إستنادا إلى:

- معطيات جانفي- ديسمبر 2014:

OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No 1, January/February 2015, P. 61. Retrieved from

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf)

- معطيات 2015:

OPEC: *Annual Statistical Bulletin*, Vienna, Austria, 2019, P. 90. Retrieved from

(https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB_2019.pdf)

- معطيات 2016-2020:

OPEC:*AnnualStatistical Bulletin*. Vienna, Austria, 2021, P. 67. Retrieved from (http://www.opec.org)

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية

جاء الانخفاض الكبير لأسعار النفط العالمية مدفوعاً بعاملي العرض والطلب:

فعلى جانب العرض، اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

- الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

- زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014. وبوجه عام، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2.0 مليون برميل يوميا في 2014. وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

- تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).[1]

وعلى جانب الطلب، شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤا كثيرا إلى نحو 0.7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0.7% من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012-2013. ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوربا والمحيط الهادئ) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وفي الأسواق الصاعدة ظل نمو استهلاك النفط فيها منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2.5% عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.[2]

[1] صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصير الأجل وطويلة الأجل. واشنطن، أفريل 2015، ص 28. تم الاسترداد من https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/_texta.ashx

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: واقع الواردات في الجزائر (2015-2019) واسباب اللجوء لاحتياطات الصرف في تمويلها

سنتناول في هذا المبحث واقع الواردات السلعية في الجزائر سنة2015 2019 حسب مجموع الاستخدام ومدونة النشاط بالإضافة الى تحليل واردات السلعية حسب منطقة الاقتصادية و دول اكثر توريدا لها وأسباب اللجوء الى الاحتياطات النقدية.

المطلب الأول: تحليل واقع الواردات السلعية في الجزائر

الفرع الاول: تطور الواردات السلعية حسب مجموع الإستخدام ومدونة جزائرية لنشاط

1. تطور الواردات السلعية حسب مجموع الاستخدام:

يمثل الجدول تطور الواردات السلعية حسب مجموع الاستخدام خلال سنة 2015_2019 حيث نلاحظ ان كمية معدات الصناعية تحتل المرتبة الاولى من قيمة المستوردات حيث سنة 2015 كانت كمية الواردات تقدر ب 1715281.0مليون دينار ما يعادل 33.0 وانخفض هذه قيمة حيث بلغت سنة 2019 ب 1586588.4 ما يعادل 31.6 ثم تليها المنتوجات النصف مصنعة حيث سنة 2015 قدرة كمية واردات ب 1208774.0 مليون دينار ما يعادل21.9 % وازدادت هذه الكمية حيث سنة 2019 قدرت ب 7.1229437 مليون دينار ما يعادل 24.5% وفي مرتبة الثالثة طعام ومشروبات وتبغ ب935771.2 مليون دينار سنة 2015 ما يعادل 18.2 وازدادت سنة 2019 حيث قدرت ب 963565.8 ما يعادل 19.2 اما مركز الرابع بضائع مستهلكين سنة 2015 كانت كمية الواردات ب 87562.1مليون دينار ما يعادل 16.8ثم طاقة وزيوت التشحيم سنة2015ب 238684.2 مليون دينار ما يعادل ب 4.6 وانخفضت هذه النسبة حيث وصلت سنة 2019 ب 171427.2 مليون دينار ما يعادل 3.4 ثم تاليها مواد اولية ب 154960.0 مليون دولار سنة 2015 ما يعادل 2.8 وازدادت هذه النسبة سنة 2019 ب 181403.0 مليون دينار ما يعادل 3.4 اما معدات الزراعية سنة 2015 ب 66704.5 مليون دينار ما يعادل 1.3 ونقصت هذه كمية سنة 2019 ب 54656.6 مليون دينار ما يعادل 1.1 ثم منتجات الخام ب 10722.6مليون دينار ما يعادل 0.2 سنة 2014 وازدادت هذه سنة 2019 ب 58912.7 مليون دينار ما يعادل 1.2

الجدول رقم 1 : تطور الواردات السلعية حسب مجموع الاستخدام (2019/2014)

الوحدة : مليون دينار

سنة	2015		2016		2017		2018		2019	
	وحدة	%	وحدة	%	وحدة	%	وحدة	%	وحدة	%
طعام مشروبات تبغ	935771.2	18.0	900193.1	17.5	936428.2	18.5	999888.7	18.5	963565.8	19.2
الطاقة وزيوت التشحيم	238684.2	4.6	176521.7	3.4	221034.0	4.3	125733.1	2.3	171427.2	3.4
مواد اولية	145960.0	2.8	158603.9	3.1	157543.1	3.1	195264.7	3.6	181403.0	3.6
منتجات الخام	10722.6	0.2	12521.5	0.2	11970.6	0.2	26351.1	0.5	58912.7	1.2
نصف المنتجات	1208774.0	23.3	1251979.9	24.3	1219040.5	23.8	1278884.9	23.7	1229437.7	24.5
المعدات الزراعية	66704.5	1.3	55110.2	1.1	67822.2	1.3	65865.0	1.2	54656.6	1.1
معدات الصناعية	1715281.0	33.0	1687128.9	32.7	1553019.6	30.4	1570704.9	29.1	1586588.4	31.6
بضائع المستهلكين	871562.1	16.8	912717.6	17.7	9444439.4	18.5	1140540.6	21.1	770845.6	15.4
مجموع	5193459.7	100	5154776.8	100	5111297.6	100	5403233.0	100	5016837.0	100

Source : ONS: Elolution des echanges exterieurs de marchandses de 2014 a 2019 collections statistiques N° 220/2021 Serie E :Statistiques Economiques N°107 aout 2021 https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges-exterieur2014-2019.pdf .

2. تطور الواردات السلعية حسب مدونة الاستخدام (2019/2015) مليون دينار

يمثل الجدول تطور الواردات السلعية حسب مدونة الاستخدام خلال سنة 2015 2019 حيث نلاحظ ان الصناعات التحويلية تحتل المرتبة الاولى من مجموع الواردات ب 4687264.1مليون دينار ما يعادل 90.3 وتناقصت هذه كمية حيث بلغت سنة 2019 ب 4471100.7 ما يعادل 89.1 ثم تليها في المرتبة الثانية منتجات الزراعة والصيد وغابة ب 477764.3 ما يعدل 9.2 وتزايدت هذه الكمية الى ان وصلت سنة 2019 ب 471763.4 مليون دينار ما يعادل 9.4 وفي مرتبة ثالثة صناعات الاستخلاص سنة 2015 ب 22014.2 مليون دينار ما يعادل 0.4 وازدادت هذه كمية حيث بلغة سنة 2019 ب 62267.7 مليون دينار ما يعادل 1.2 اما تربية الاحياء المائية فقدرت ب 6417.0 سنة 2015 ما يعادل 0.1 وازدادت كمية واردات حيث بلغت

سنة 2019 ب 11705.2 ما يعادل 0.2 اما كمية واردات انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ومياه معدومة خلال جميع سنوات

الجدول رقم 2 : تطور الواردات السلعية حسب مدونة الاستخدام (2019/2014)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2015		2016		2017		2018		1019	
	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%
الزراعة الصيد الغابات	477764.3	9.2	429488.1	8.3	425596.9	8.3	477729.4	8.8	471763.4	9,4
تربية الاحياء المائية	6417.0	0.1	6616.6	0.1	8957.8	0.2	8957.8	0.2	11705.2	0.2
صناعات الاستخلاص	22014.2	0.4	23986.4	0.5	24224.3	0.5	40527.7	0.8	62267.7	1.2
الصناعات التحويلية	4687264.1	90.3	4694685.6	90.1	4652517.1	90.0	4876535.0	90.3	4471100.7	89.1
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	5193459.7	100	5154776.8	100	5111297.6	100	5403233.0	100	5016837.0	100

Source : ONS, Op cit.

الفرع الثاني: تحليل الواردات السلعية حسب منطقة اقتصادية ودول اكثر توريدا للجزائر سنة 2015-2019

1. تحليل الواردات السلعية حسب منطقة الاقتصادية خلال الفترة (2015-2019) مليون دينار

من خلال الجدول نلاحظ ان الاتحاد الاوروبي هو اكثر مجموعة تستورد منها الجزائر حيث نجد ان الجزائر سنة 2015 استوردت منها كميات بقيمة 2559959.5 مليون دينار أي معادل نسبة 49.3من اجمالي وارداتها وتناقص حجم الواردات سنة 2019 إلى 2225947.2 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 44.4 من اجمالي وارداتها ، اما دول الاوربية الاخرى فنجد ان كمية استوراد قليلة حيث سنة 2015 استوردت منها كميات بقية 373998.3مليون دينار أي ما يعادل نسبة 7.3 وازدادت هذه كمية حيث وصلت سنة 2019 الى 457385.6 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 9.1 ، اما في امريكا الشمالية فنلاحظ ان كمية الاستوراد قليلة حيث سنة 2015 استوردت ب 267450.5 مليون دينار مايعادل نسبة 6.4 ثم تناقصة حيث بلغت سنة 2019 ب 237303.5 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 4.7 ، اما في امريكا اللاتينية فنلاحظ سنة 2015كانت كمية الاستوراد ب 321428.5 مليون دينار أي ما يعادل 6.2 ثم الارتفعت حيث بلغت سنة 2019 ب 434606.5 ما يعادل 8.7 ، اما في المغرب نلاحظ ان كمية استوراد كمية قليلة قدرها 68256.2 مليون دينار أي ما يعادل نسبة1.3. ثم تناقصت حيث سنة 2019 قدرت ب 66306.3 مايعادل نسبة 1.3 ، اما في الدول العربية ان كمية الاستوراد سنة 2015 ب193328.1 أي ما يعادل نسبة 3.7 وثم تزايدت هذه الكمية في باقي السنوات ففي سنة 2019 وصلت الى 214998.8 ما يعادل 4.3 ، اما في افريقيا فنلاحظ ان كمية الوردات قليلة ففي سنة 2015 بكمية قدرها 36997.3ما يعادل نسبة0.7 وبقيت في تناقص الى ان وصلت سنة 2019 ب 24068.8 ما يعادل نسبة 0.5 ، اما في اسيا فكمية الواردات معتبرة ففي سنة 2015 كانت ب 1250925.8 مليون دينار ما يعادل 24.1 ثم ارتفعت سنة 2019 ب 1309701.4 ميون دينار أي مايعادل نسبة 26.1 ، اما باقي الدول فنلاحظ ان كمية الواردات قليلة جدا ففي سنة 2015 ب 51830.2 ما يعادل 1.0 وتناقصت حيث بلغت سنة 2019 ب 46519.1 ما يعادل 0.9

الجدول رقم 3 : الواردات السلعية حسب منطقة الاقتصادية خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2015		2016		2017		2018		2019	
	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%	الوحدة	%
لاتحاد الاوروبي	2559959.5	49.3	2460200.0	47.7	2252486.5	44.1	2466672.7	45.7	2225947.2	44.4
دول أوروبية أخرى	376998.3	7.3	351014.7	6.8	473282.3	9.3	496323.1	9.2	457385.5	9.1
امريكا الشمالية	333735.7	6.4	307997.0	6.0	286651.7	5.3	246179.6	4.6	237303.5	4.7
امريكا الاتينية	321428.5	6.2	339584.4	6.6	369006.5	7.2	441256.0	8.2	434606.5	8.7
المغرب	68256.2	1.3	76708.7	1.5	65647.0	1.3	63932.5	1.2	66306.3	1.3
دول عربية	193328.1	3.7	210229.0	4.1	170168.1	3.3	223152.7	4.1	214998.8	4.3
افريقيا	36997.3	0.7	26824.1	0.5	21612.3	0.4	20445.2	0.4	24068.8	0.5
اسيا	1250925.8	24.1	1337359.1	25.9	1425587.3	27.9	1393677.7	25.8	1309701.4	26.1
بقية العالم	51830.2	1.0	44589.8	0.9	64856.1	1.3	51593.5	1.0	46519.1	0.9
المجموع	5193459.7	100	5154776.8	100	5111297.6	100	5403233.0	100	5016837.0	100

Source : ONS, Op cit.

الشكل رقم 5 : الواردات السلعية حسب منطقة الاقتصادية خلال سنة 2019

الوحدة : مليون دينار

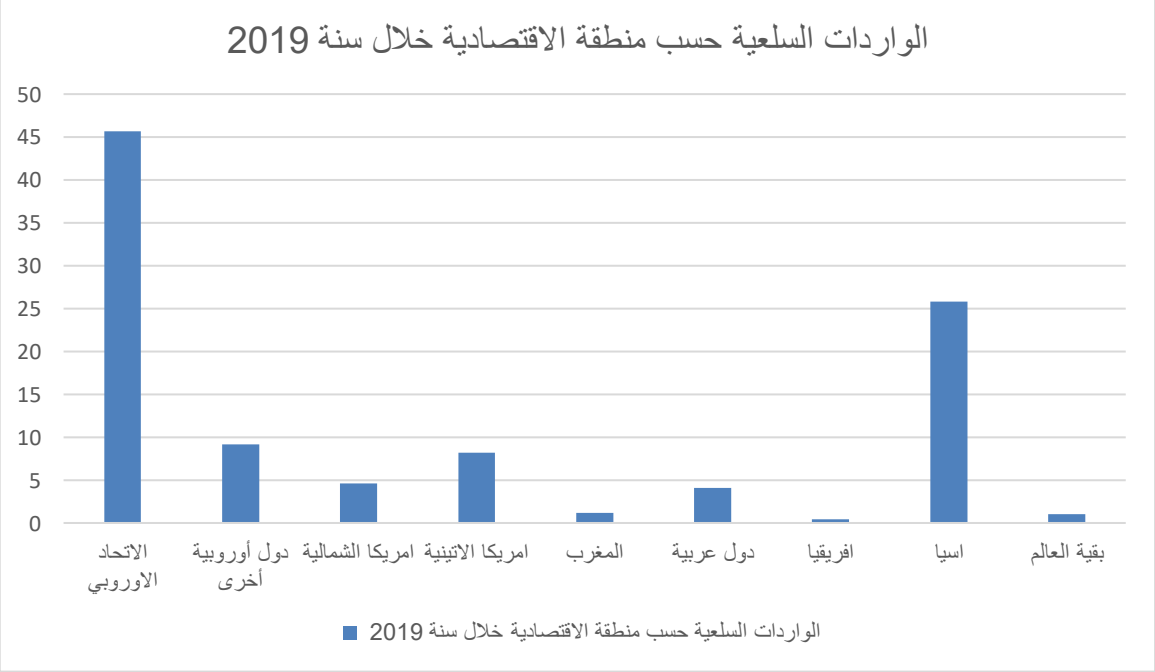

Source : ONS, Op cit.

2. الدول الاكثر توريدا للجزائر خلال سنة 2015-2019

يمثل الجدول أكثر عشرة دول موردة للجزائر خلال سنة 2019 حيث نلاحظ أن الصين هي أكثر الدول موردة للجزائر حيث تحتل المرتبة الأولى من إجمالي وارداتها، ب 913686.1 مليون دينار بنسبة 18.2، ثم تأتي فرنسا في مرتبة الثانية ب مليون دينار 510888.6 مليون دينار ما يعادل 10.2 ، أما إيطاليا فتحتل المرتبة ثالثة ب 407264.0 مليون دينار ما يعادل 8.1 ثم تاليها اسبانيا في المرتبة الرابعة ب 349552.6 مليون دينار ما يعادل 7.0 ثم المانيا في المرتبة الخامسة ب 343141.3 مليون دينار ما يعادل

6.8 و تركيا في المرتبة سادسة ب 256310.9 مليون دينار ما يعادل 5.1 اما الارجنتين فتحتل المرتبة السابعة فقدرت ب 216352.9 مليون دينار ما يعادل 4.3 اما الولايات المتحدة الامريكية فتحتل المرتبة الثامنة ب 169431.2 مليون دينار ما يعادل 3.4 اما برزيل فهي في المرتبة ما قبل الاخيرة بلغت قيمت وارداتها 135627.6 مليون دينار ما يعادل 2.7 وفي الاخير الهند ب 115624.0 مليون دينار ما يعادل 2.3.

الجدول رقم 4 : الدول الأكثر توريدا للجزائر سنة 2019

وحدة: مليون دينار

السنة	2019	
الوحدة	وحدة	%
الصين	915686.1	18.2
فرنسا	510888.6	10.2
إيطاليا	407264.0	8.1
اسبانيا	349552.6	7.0
المانيا	343141.3	6.8
تركيا	256310.9	5.1
ارجنتين	216352.9	4.3
الولايات المتحدة الامريكية	169431.2	3.4
البرازيل	135627.6	2.7
الهند	115624.0	2.3

Source : ONS, Op cit.

الشكل رقم 6 : الدول الأكثر توريدا للجزائر سنة 2019

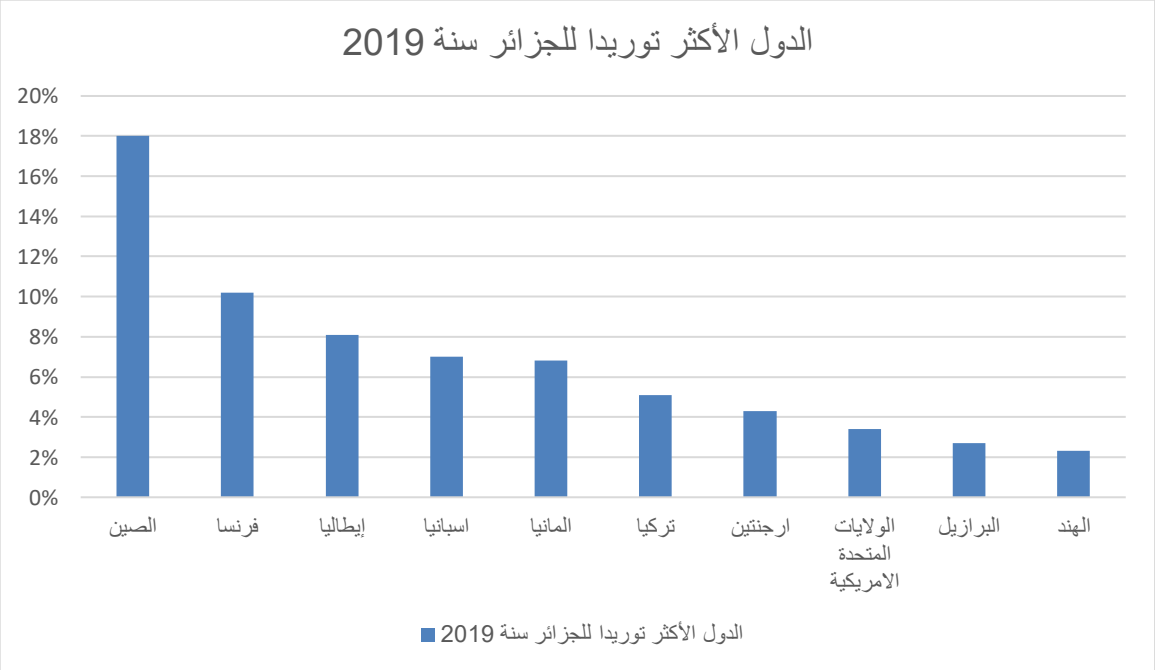

Source : ONS, Op cit.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى الاحتياطات النقدية الأجنبية

كما أشرنا سابقا شهدت الاحتياطات النقدية الاجنبية في الجزائر انخفاضا كبيرا خلال الفترة (2019/2015) بعد أن شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات التي سبقت هذه الفترة، ويعود هذا الانخفاض بسبب لجوء الجزائر الى تمويل العجز في ميزان المدفوعات

فقد شهد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2019/2015) عجزا مستمرا من 27.54- مليار دولار سنة 2015 الى 16.93- مليار دولار سنة 2019

ويلاحظ من خلال جدول ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بقيمة كبيرة برصيد جاري خارجي وهذا الأخير يتأثر بدوره برصيد الميزان التجاري وهذا الاخير يتأثر بصورة كبيرة بالصادرات من المحروقات بسبب الازمة النفطية كما اشرنا اليها سابقا يلاحظ ان الصادرات من المحروقات ازدادت خلال الفترة (2019/2015) من 33.08 الى 33.24 مليار دولار

وشهدت الصادرات من البضائع خارج المحروقات خلال هذه الفترة ارتفاعا طفيف من 1.48 مليار دولار الى غاية 2.07 مليار دولار، وخلال هذه الفترة انخفضت قيمة الواردات السلعية من 52.65- مليار دولار إلى 44.63- مليار دولار، الا ان خلال جميع السنوات هذه الفترة تجاوزت قيمة الواردات السلعية قيمة الصادرات السلعية وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

كما يلاحظ أن الرصيد الجاري خارجي خلال هذه الفترة تأثر أيضا ببند صافي خدمات خارج دخل العوامل وأيضا في صافي دخل العوامل.

يتأثر ميزان المدفوعات في الجزائر بصورة كبيرة بالرصيد الجاري خارجي.

الجدول رقم 5 : تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2019

(الوحدة: مليار دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	
-16.95	-16.91	-22.10	-26.22	-27.29	**الرصيد الجاري الخارجي**
-9.32	-7.46	-14.41	-20.13	-18.08	الميزان التجاري
35.31	41.11	34.57	29.31	34.57	الصادرات
33.24	38.90	33.20	27.92	33.08	المحروقات
2.07	2.22	1.37	1.39	1.48	صادرات أخرى
-44.63	-48.57	-48.98	-49.44	-52.65	الواردات
-6.36	-8.26	-8.18	-7.34	-7.52	خدمات خارج دخل العوامل، صافي
3.32	3.27	3.00	3.43	3.48	دائن
-9.68	-11.52	-11.18	-10.78	-11.00	مدين
-4.28	-4.60	-2.59	-1.57	-4.45	دخل العوامل، صافي
1.01	1.15	2.26	2.42	2.19	دائن
-5.29	-5.75	-4.86	-3.99	-6.64	مدين
-0.07	-0.04	-0.04	-0.03	-0.12	دفع الفوائد
-5.22	-5.70	-4.81	-3.97	-6.52	أخرى
3.00	-2.05	3.09	2.82	2.77	تحويلات صافية
0.03	1.09	0.33	0.19	-0.25	**رصيد حساب رأس المال**
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	حساب رأس المال
1.35	0.62	1.21	1.59	-0.69	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0.07	0.15	-0.07	0.64	-0.46	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)

السحب	4.82	5.13	4.00	0.32	0.24
الإهتلاك	-5.28	-4.49	-4.07	-0.17	-0.32
قروض قصيرة الأجل وأخطاء وسهو، صافي	0.90	-2.04	-0.81	0.32	-1.25
الرصيد الإجمالي	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93

المصدر:

- معطيات 2014: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 36، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 15. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_36a.pdf).
- معطيات 2015-2017: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، الجزائر، جوان 2018، ص 15. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_42a.pdf).
- معطيات 2018-2019: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 50، الجزائر، جوان 2020، ص 15. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_50a.pdf).

أدت العجوزات في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2018 إلى انخفاض كبير في احتياطات الصرف من 178.94 مليار دولار نهاية سنة 2014 إلى 79.88 مليار دولار نهاية سنة 2018، [1] وهو ما ينطبق أيضا على سنة 2019 حيث أدى العجز في ميزان المدفوعات خلال هذه السنة إلى انخفاض احتياطيات الصرف إلى 62 مليار دولار في نهاية السنة، ومن بين ما تم تمويله في ميزان المدفوعات باحتياطيات الصرف الواردات السلعية التي لعبت دوراً هاما في العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات ككل.

[1] بنك الجزائر: التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2019، ص 39. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، حيث شهد ارتفاعاً مستمراً في قيمته خلال الفترة 2000-2013، إلا أنه شهد انخفاضاً مستمراً خلال الفترة 2014-2019 نتيجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات، حيث تم استخدام جزء منه لتمويل هذا العجز، بما فيه فاتورة الواردات.

خاتمة

خاتمة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة الجانب النظري للاحتياطات النقدية الاجنبية بالإضافة الى الجانب النظري للتجارة الخارجية، ثم قمنا بدراسة الدور الذي لعبته الاحتياطات النقدية في تمويل الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

- **اختبار الفرضيات**

بعد عرض البحث والاحاطة قدر الامكان ببعض جوانبه، يمكننا اجراء اختبار لفرضيتيه كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها، حيث يُلاحظ أن قيمة الواردات السلعية شهدت انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2015-2019 من 52.65 مليار دولار إلى 44.63 مليار دولار.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحتها، فلقد أدى العجز المزمن في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2019 إلى اللجوء إلى احتياطات الصرف لتمويله، ومن بين ما تم تمويله هو الواردات السلعية.

- **نتائج الدراسة**

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- تحتل الاحتياطات النقدية والتجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة للدول؛
- تميز رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بعجز مزمن خلال الفترة 2015-2019؛
- شهدت الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 انخفاضاً مستمراً، وبالرغم من هذا تميز رصيد الميزان التجاري بعجز مستمر بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية عن الواردات السعية؛
- شهدت احتياطات الصرف في الجزائر ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2000-2013 من 11.90 مليار دولار إلى 194.04 مليار دولار؛
- شهدت احتياطات الصرف في الجزائر انخفاضاً مستمراً خلال الفترة 2014-2019 من 178.94 مليار دولار إلى 62 مليار دولار بسبب استخدام جزء منه في تمويل العجز المزمن في ميزان المدفوعات، بما فيه تمويل الواردات السلعية.

- **التوصيات**

بناء على ما تم التوصل اليه من النتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات:

- يجب على الجزائر التقليل من الاعتماد على الصادرات من المحروقات من خلال تنويع الإنتاج والصادرات.
- بالرغم من أهمية الواردات في تموين السوق الجزائري بالسلع النهائية والوسيطة، إلا أنه يجب التقليل من فاتورة الواردات إلى أبعد حد من خلال الاعتماد على الإنتاج الوطني ومصادر المواد الأولية المحلية.
- ضرورة العمل على الرفع من قيمة الاحتياطات النقدية بالنظر لأهميتها في ظل الأزمات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- جمال جويدان الجمل: التجارة الخارجية، الطبعة العربية الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2012.

2- السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان: التكتلات الاقتصادية والتطوير التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر التوزيع، عمان-الأردن، 2018.

3- السيد متولي عبد القادر: اقتصاد الدولي-النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر الناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية –عمان ،2010.

4- شقيري نوري موسى، محمد عبد الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة: التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع وطباعة، عمان، 2012.

5- عطا الله الزبون: التجارة الخارجية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.

6- محمد امين زويل : أصول محاسبة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، سنة 2012.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1- سلطاني عادل: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، دراسة حالة الجزائر للفترة 2012/1992، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

2- عبابسة نور الدين بوراس: أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة عربي بن مهيدي، ام بواقي، 2017/2016.

3- عريبي مريم: اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتورة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير.

4- فيروز سلطاني: تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-قسم علوم اقتصادية-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.

ثالثا: المجلات والمطبوعات

1- بن نور فريد، نايت مرزوق محمد العربي: استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي لتنبؤ باحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة سوق اهراس الجزائر، جامعة عنابة الجزائر، عدد 20.

2- الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت: إدارة احتياطات النقد أجنبي في الجزائر، الفرص والتحديات.

3- محمد العيد صلوح، عبد الرزاق مولاي، لخضر سايح بوزيد: اليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر لتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة 2015/2000، مجلة الباحث 2018/(01)18- ISSN1112/3613.

4- نور الدين عبابسة، بوراس احمد: الخيارات الائتمانية في استخدام احتياطيات الصرف الأجنبي، دراسة حالة الجزائر، جامعة ام بواقي الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد18، سنة 2016.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- O:\DRAFTS\AR\MMA\200107164-Doc October22,2001(4:56pm) .

2- الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13: النقود والقروض، الجزائر، ص ص 220-221. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf

3- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017.

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

4- OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2010/2011, P. 82. Retrieved from(https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2010_2011.pdf).

5- OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2014, P. 82. Retrieved from (https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2014.pdf)

6- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص 160. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

7- ONS: L ‹Algérie en quelques chiffres: résultats 2016-2018, N° 49, 2021, P. 64. https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-fr.pdf

8- معطيات 2019: سهم ميديا: كيف ستتعامل الجزائر مع تآكل احتياطي صرفها؟، تاريخ النشر: 26 جوان 2021، الجزائر. تاريخ الإسترداد 2022/5/6 من: https://www.sahm-media.dz/

9- OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No 1, January/February 2015, P. 61. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf)

10- OPEC: *Annual Statistical Bulletin*, Vienna, Austria, 2019, P. 90. Retrieved from (https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB_2019.pdf)

11- OPEC:*AnnualStatistical Bulletin*. Vienna, Austria, 2021, P. 67. Retrieved from (http://www.opec.org)

12- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصير الأجل وطويلة الأجل. واشنطن، أفريل 2015، ص 28. تم الاسترداد من:

https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/_texta.ashx

13- **Source :** ONS: Elolution des echanges exterieurs de marchandses de 2014 a 2019 collections

14- statistiques N° 220/2021 Serie E Statistiques Economiques N°107 aout 2021 https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges-exterieur2014-2019.pdf

15- معطيات 2014 : بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 36، الجزائر، ديسمبر 2016. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_36a.pdf).

16- معطيات 2015-2017: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، الجزائر، جوان 2018. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_42a.pdf).

17- معطيات 2018-2019: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 50، الجزائر، جوان 2020. (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_50a.pdf).